حالة الإنكار في «صفقة» تبادل العيطان بالدرسي

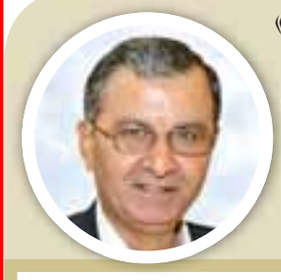

أحمد ذيبان
صحفي وكاتب أردني
Theban100@gmail.com

لا يعيب أي دولة خطف سفيرها، أو أحد دبلوماسييها في بلد ما، ولا يعني ذلك كسرًا لهيبتها أو أن «حيطها واطي»، خاصة في دولة تعمّها الفوضى الأمنيّة وسيطرة الميليشيات مثل ليبيا، وسبق أن قتل السفير الأمريكي فيها وسحل في الشارع، وذلك لا يعني أن أمريكا «حيطها واطي»، كما خطف العديد من الدبلوماسيين التونسيين والمصريين هناك ! وأكثر من ذلك تمّ خطف رئيس وزراء ليبيا السابق «علي زيدان»، وهو في الحكم لعدّة ساعات، وتمت مهاجمة مقر اجتماع المؤتمر الوطني العام «البرلمان»، كما سيطرت ميليشيات مسلحة على ميناء للنفط، وحاولت تصدير باخرة نفط لحسابها، وغير ذلك كثير من الممارسات التي تعكس واقع الحال في ليبيا، وأن الدولة هشّة وغائبة.

ومن هنا كان مثيرًا للتعجب على وزير خارجية الأردن ناصر جودة، أن الحكومة حرصت على التفاوض والتنسيق فقط، مع الحكومة الليبيّة بشأن الإفراج عن السفير الأردني فواز العيطان وليس مع الخاطفين، باعتبار ما قاموا به عملاً إرهابيًا، والأردن لا يخضع للإرهاب !

ربّ ضارّة نافعة، فرغم كابوس اختطاف السفير فواز العيطان، وما سببه ذلك من قلق على حياته، وتوتر سياسي ونفسي بالنسبة للأردن مجتمعًا ودولة خلال عدّة أسابيع، وخاصة أسرة السفير وعشيرته، فقد كانت النتيجة السارّة بالإفراج عنه، فرصة للمجتمع الأردني لكي يتعرّف على شخصية العيطان، لجهة صلابته وقدرته على الصبر والصمود، والإحساس بالمسؤوليّة في ظروف حساسّة ودقيقة، وتمتّعه بثقافة عالية، وخلق رفيع ومهارة دبلوماسيّة، لفتت انتباه المُراقبين والرأي العام من خلال تصريحاته الصحفيّة المقتضبة بعيد وصوله.

الحكومة التزمت «الصمت» خلال فترة اختطاف العيطان، لكي لا يضرّ أي تصريح بالجهود المبذولة للإفراج عنه، ولو استمرّت حالة الصمت بعد الإفراج عن السفير، واكتفت الحكومة بتصريحاته، لكان الحال أفضل بكثير، ومنسجمًا مع المقدّمات، لكن ما قاله وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي، كشف عن تناقض وعدم دقة، ومحاولة للعب بالكلمات وتسويق «بطولات خرافيّة»، مع التقدير للجهد الذي بذلته كافة الأطراف الرسميّة والأهليّة، خلال فترة التفاوض للإفراج عن السفير.

منذ بداية عملية الاختطاف، كانت الصورة واضحة، أن الخاطفين لهم هدف محدّد، وهو إطلاق سراح المواطن الليبي «محمد الدرسي»، المحكوم في الأردن بالسجن المؤبّد «20 عامًا»، بتهمة التخطيط لعمل إرهابي، يستهدف مطار الملكة علياء الدولي.

ويبدو أن الحكومة كانت تفكر، بخيار آخر عسكري رديف لعلمية التفاوض، لكن ربما اكتشفت صعوبة ذلك، أو أن جهة أو دولة نصحتها بعدم المغامرة ! وبعد أكثر من شهر على عملية الاختطاف والمفاوضات، انتهت العملية بـ «تبادل» السفير مقابل الدرسي، وهي «صفقة» كان يمكن إبرامها منذ الأيام الأولى، وتوفير الكثير من القلق والغموض والخوف من احتمالات مجهولة، وفي حالات كهذه يطغى الطابع الإنساني على أي شيء آخر.

العيطان اعتبر عملية «احتجازه» عابرة ومنعزلة، وأن خاطفيه ينتمون إلى «عائلة مناضلة»، قدمت العديد من الشهداء للثورة الليبيّة، وقد عاملوه بطريقة محترمة وحضاريّة، لكنهم اجتهدوا بطريقة ما للإفراج عن ابنهم المحكوم في الأردن، وقال إنه التقى الدرسي « في المطار وعانقه وهنأه بالإفراج عنه. وذلك مناقض لما قاله جودة !

والمفارقة الغريبة، أن الوزير جودة، نفى وجود عمليّة «تبادل» أو «صفقة» حفاظًا على كبرياء السيادة الوطنيّة، رغم أن العملية كانت صفقة واضحة كالشمس، ولتأكيد حجة الحكومة يصرّ الوزير على أن مسار التفاوض لتسليم الدرسي إلى الحكومة الليبيّة، تم وفقًا لاتفاقية الرياض لتبادل السجناء، لقضاء ما تبقى من محكوميته في ليبيا، بدأ قبل اختطاف العيطان، وكأن «مصادفة قدريّة» شاءت أن يتم عودة العيطان إلى الأردن وعودة الدرسي إلى ليبيا في نفس اليوم ويتعانقا، ويعود كل منهما إلى بلده على نفس الطائرة ذهابًا وإيابًا ! العيطان نفسه وصف ما حصل بأنه «تبادل»، وذلك ليس معيبًا في «الضرورات تبيح المحظورات»!

وشاهد آخر هو أحمد الدرسي «شقيق» المحكوم محمد الدرسي يؤكّد أن عملية التبادل، كانت صفقة ولا علاقة لها باتفاقية الرياض، لأن السفير لم يكن سجينًا أصلاً، لكي تتم مبادلته مع سجين آخر وفقًا لمذكرة التفاهم، التي وقعت بين الحكومتين الأردنيّة والليبيّة بداية شهر مايو ! أحمد الدرسي أصدر بيانًا أكد فيه أنه تسلم شقيقه بنفسه ! وأنه وصل على متن نفس الطائرة، التي قدمت من الأردن لنقل السفير الأردني إلى بلاده، وكان ذلك شرط التسليم. وأنه في بيته حر طليق ولن يقضي باقي فترة عقوبته في السجون الليبية !

والخلاصة أن النتيجة كانت مفرحة، والشفافية مطلوبة، وما كان يمكن للحكومات تسويقه على الرأي العام، في وقت مضى لم يعد واردًا اليوم، والمهم الاستفادة من هذه التجربة المرّة، خاصة على صعيد حماية البعثات الدبلوماسيّة.

عرب الخليج وأمريكا.. وإيران

خيرالله خيرالله
كاتب لبناني

ليس كافيًا أن يُطمئن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيجل الدول الخليجيّة إلى أن بلاده معنيّة بأمنها وأنّه لن يتغيّر شيء في نظرة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط في حال التوصّل إلى اتفاق بين المجتمع الدولي وإيران في شأن برنامجها النووي.

الأكيد أنّ الاجتماع الذي عقده وزير الدفاع الأمريكي خلال زيارته الأخيرة للملكة العربيّة السعوديّة مع وليّ العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز ومع وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون كان مهمًّا، أقلّه شكلاً. جاء الاجتماع بعد أسابيع قليلة من زيارة للسعودية قام بها الرئيس باراك أوباما الذي تلقّى - عبر الطريقة التي استقبل فيها ومن محادثاته الملك عبدالله بن عبدالعزيز - إشارات معيّنة. أوحت الإشارات بأنّ على الولايات المتحدة التعاطي مع مشاكل الشرق الأوسط بطريقة مختلفة تأخذ في الاعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي مهتمّة بالاستقرار الإقليمي... ولكن ليس على حسابها.

هناك مفاوضات بين المجتمع الدولي، بين مجموعة خمسة زائد واحد، التي تضمّ الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا من جهة وإيران من جهة أخرى. التركيز في هذه المفاوضات، التي تدور في وقت يبدو همّ إدارة أوباما محصورًا في التوصل إلى اتفاق «تاريخي» مع إيران، هو الملفّ النووي.

من الواضح أنّ ما يعني دول الخليج العربية والعرب عمومًا يتجاوز الملف النووي الإيراني الذي يعكس التركيز الأمريكي عليه نظرة تبسيطية إلى الشرق الأوسط.

هناك بكلّ بساطة مخاوف عربيّة من إدارة أمريكيّة تميل إلى التفرّج على ما يدور في المنطقة غير آبهة بالتهديدات الإيرانيّة لها. هل في استطاعة الولايات المتحدة إقناع دول الخليج والعرب عمومًا بأنّ المفاوضات مع إيران لا تعني التغاضي عن نشاطات طهران على الصعيد الإقليمي؟ تمتدّ هذه النشاطات المرتكزة على استخدام الغرائز المذهبيّة والاستثمار فيها وفي مشاريع سياسيّة من اليمن إلى لبنان. تمرّ المشاريع الإيرانيّة في طبيعة الحال بالبحرين والعراق وسوريا والسودان وحتّى إريتريا وتشمل كلّ ما له علاقة بالفلسطينيين وفلسطين، خصوصًا في قطاع غزّة الذي تمتلك فيه ميليشيا خاصّة بها هي «الجهاد الإسلامي». لا تشبه هذه الميليشيا الفلسطينيّة سوى ميليشيا «حزب الله» في لبنان. هذا الحزب الساعي إلى تغيير طبيعة المجتمع اللبناني وطبيعة النظام السياسي في البلد بعد نجاح تغلغله في عمق الطائفة الشيعيّة اللبنانيّة وتحويلها إلى رهينة لديه.

لا يمكن مقاربة الموضوع الإيراني من زاوية الملف النووي الذي يهمّ إسرائيل أوّلاً. إسرائيل لا تختزل الشرق الأوسط ولا تختزل العرب لا في الخليج ولا في المشرق ولا في شمال إفريقيا.

ليس هناك في المنطقة من يعترض على الحوار مع إيران. ليس هناك من لديه أدنى تحفظ عن التوصّل إلى اتفاق في شأن الملف النووي، خصوصًا أن مفاعل بوشهر يمثّل تهديدًا لدول الخليج العربية نظرًا إلى قربه من بعض المدن الكبرى فيها. هذا ليس سرًّا. ليس سرًّا أيضًا أنّ أن القلق الناجم عن السياسة الإيرانيّة يعود إلى أنّ هذه الدولة، ذات الشعب الحيّ والحضارة العريقة، باتت تعتبر نفسها بفضل السياسة الأمريكية قوّة إقليميّة يحقّ لها التدخل في شؤن كلّ دولة عربيّة. إيران باتت تضع فيتو على تولّي شخصية معيّنة رئاسة الجمهورية في لبنان. باتت إيران قادرة على التحكّم باللعبة السياسية في العراق. باتت إيران في وضع يسمح لها بإرسال عناصر لبنانية وعراقية، وحتّى أفغانية، إلى سوريا للقتال إلى جانب النظام فيها من منطلق أنّها حامية لهذا النظام الطائفي الذي يذبح شعبه يوميًا...

هذا غيض من فيض مما تقوم به إيران في المنطقة. هل تؤيّد الإدارة الأمريكية هذه السياسة؟ هل تؤيّد التدخّل الإيراني في اليمن أكان ذلك في الشمال أو الجنوب؟ هل أخذت الولايات المتحدة علمًا بأنّ إيران صارت تسيطر، عبر الحوثيين، على جزء من شمال اليمن وهي في قلب صنعاء وعلى أبوابها؟

ليس مطلوبًا تطمينات أمريكية إلى أهل الخليج الذين يسعون منذ سنوات عدّة إلى بناء قوة ذاتية وتحصين مجتمعاتهم عن طريق تحسين مستوى التعليم أوّلا. ما تبدو الحاجة إليه أن تكون إيران دولة طبيعيّة يمكن أن تستغلّ رفع العقوبات الدوليّة عنها، في حال حصل ذلك، من أجل تحسين أوضاع شعبها وإقامة علاقات حسن جوار.

هل تستوعب الإدارة الأمريكيّة هذه المعادلة وتقرّ بأن هناك ما هو أهمّ من الملفّ النووي؟ هناك ملفّ اسمه وهم الدور الإقليمي الذي تعتقد طهران، بغض النظر عن الصراعات الدائرة بين الرئيس روحاني ومنافسيه، أنّ في إمكانها تحويله إلى حقيقة بفضل السذاجة التي تتحلّى بها إدارة أوباما.

أمريكا والرّهاب اليهودي (2-2)

جهاد فاضل
كاتب لبناني

ولكن لسبب ما، يجد كل من الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم مدفوعين إلى طاولة المفاوضات، رغم شعورهم جميعا بأن هذه المفاوضات لن تتمخض عن شيء. قد يشعر الأمريكيون ولو للحظة انهم وحدهم المؤهلون للفعل، وأنهم يفعلون في كل مكان، فلماذا لا يجرّبون ولكنهم عند التجربة يفشلون وقد فشلوا فشلا ذريعا هذه المرة رغم المقدمات المغرية التي قدّموها للفلسطينيين وللعالم. أما الإسرائيليون فهم يدخلون المفاوضات من اجل المفاوضات لا بهدف الوصول الى حلول، لان الحلول هم يفرضونها فرضا على الأرض ولا تأتي نتيجة تفاوض مع الفلسطينيين. وطالما ان تهويد القدس وزرع الضفة بالمستوطنات قائمان على قدمين وساقين، فلنتفاوض الى ما شاء الله. وفي ظل ما لا يُحصى من جلسات التفاوض، أصبحت القدس الشرقية العربية، قدساً عبرية عدد اليهود القاطنين فيها تجاوز عدد العرب كما هو معروف. وفي ظل التفاوض الحالي، والتفاوض القادم، لن تعود الضفة الغربية، ذات يوم قريب، ذات وجه عربي كما كان حالها قبل ربع قرن، أو حتى كما هو حالها اليوم بل ستصبح إسرائيل أخرى: عبرية يقيم فيها عرب تماماً كإسرائيل نفسها.

ولكن أمريكا رغم سمعتها البالغة السوء فيما يتعلق بقضية فلسطين، لا تزال تتوفر على بعض أصحاب الضمائر الحية الشريفة التي تخجل مما فعلته الإدارات الأمريكية السابقة وما تفعله الإدارة الأمريكية الحالية، أي من الخوف والرعب اللذين يهيمنان على ساسة أمريكا كلما انفتح أمامهم ملف فلسطين. يقول هؤلاء ان الولايات المتحدة منحت نفسها دوراً أحادي الجانب في عملية صنع السلام الإسرائيلي/ الفلسطيني.. وطوال هذه الفترة التي طالت خضعت قيادتنا لاختبارات سرعان ما اخفقت. وقد افضى عجزنا عن السعي لاحلال السلام، بصورة مستقلة عن الاعتبارات السياسية الداخلية، الى نتائج مأساوية ليس لاننا اخفقنا في المساعدة على حل الصراع فقط، بل أيضا لاننا اسهمنا في تدهور البيئة السياسية في كل من المجتمعين الاسرائيلي والفلسطيني، والاضرار بصورة امريكا في دول العالم، وعندما حاول رؤساء أمريكيون إحداث نقلة، مثلما فعل البعض منذ الرئيس فورد، تعرّضوا للتوبيخ من قبل اعضاء الكونجرس الذين طالما ركزوا على المواقف السياسية القصيرة الأجل بدلا من حماية مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. وفي سعيهم الى ذلك، قدّموا تنازلات كثيرة فيما يتعلق بالتزام الدولة الأمريكية تجاه حقوق الانسان العالمية والديموقراطية. لقد تغافلنا عن الوقائع اليومية التي تواجه الفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلال وحشي وقمعي، وحتى عندما اعترفنا بهذه الانتهاكات لحقوق الانسان، اخفقنا في الكشف عن الحل اللازم لتحدي السلوك الإسرائيلي. وفي حين نشجب المستوطنات عندما يتم الإعلان عنها، نعتبرها «واقعا» عندما يتم بناؤها. بينما في الصراعات الأخرى في أنحاء العالم، ندافع عن المدنيين الابرياء الذين يقعون ضحايا لعقوبات جماعية، وندافع عن أولئك الذين يتم سجنهم بلا اتهام أو يتم طردهم من بلادهم من دون أي وجه حق، وننتدد بالتطهير العرقي ونصرّ على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، إلى آخره..

إلا في مسألة الفلسطينيين. لقد وضعنا اسرائيل فوق القانون، وجعلناها استثناء لكل القواعد، واعتبرنا ان الفلسطينيين لا حقوق لهم على الاطلاق. فيما للجماهيرية العظمى التي ننتظرمنها ان تكون حكماً بيننا وبين الإسرائيليين، فإذا هي إسرائيلية قلباً وقالباً.

إنه الضمير الأحول إن جاز التعبير لمجتمع غرائبي يتعايش فيه الفكر العلمي العقلاني مع فكر الأسطورة والبلاهة لينتج موقفاً ملتوياً من قضية يشكل عدم التصدي لحلّها بشرف أقسى طعنة للضمير ولما لا يحصى من القيم الإلهية والبشرية على السواء.

يومية سياسية مستقلة
صدرت في 10 مايو 1979

عن شركة الخليج للنشر والطباعة
الدائري الثالث منطقة الهلال ص. ب: 533
المبنى يضم الادارة والاعلانات وصحيفتي الرايـة
والجلف تايمز الانجليزية
برقيا: الرايـة فاكس المؤسسة 44438571

رئيس التحرير
صالح بن عفصان العفصان الكواري

مدير التحرير
صادق محمد العماري

جميع المراسلات الخاصة بالتحرير توجه إلى رئيس التحرير ص. ب: 3464 الدوحة- قطر

هواتف أقسام التحرير
رئيس التحرير:
هاتف: 44371353 - 44466599 - فاكس 44350476
مدير التحرير: هاتف44466529
قسم المحليات: هاتف: 44466515 - 44466514-
4466513- 44466529 فاكس: 44356326
القسم الرياضي: هاتف: 44466509- 44466510 -
44466511 فاكس: 44350472
قسم الأخبار: 4350469 - 44466506 - 44466507
القسم الدبلوماسي : 44466551 فاكس 44466550
القسم الاقتصادي: 44466508
هاتف البدالة 44466555

الإعلانات
إدارة الإعلانات: 44466618 - 44466619- 44466620
الاعلانات المبوبة: 44466607 -
فاكس الإعلانات: 44320080

الإدارة العامة
المدير العام:44466666 فاكس: 44424171
مساعد المدير العام لشؤون المطابع والتوزيع
ت44466622 فاكس: 44438571
الشؤون المالية والإدارية: 44466633 - فاكس: 44424171
المطابع هاتف: 44600259 - فاكس: 44600630

التوزيع
هاتف: 44466636 - 44466635 فاكس: 44466637

المراسلون:
الخرطوم - نواكشوط -عمان- صنعاء
فلسطين- بيروت- باريس- برلين

مكتب القاهرة
فاطمة زكريا
77 شارع شهاب - المهندسين - الجيزة
هاتف : 0020233446580
فاكس: 0020233446538

الاشتراكات: الاشتراكات الحكومية 700 ريال للنسخة سنويا ■ للأفراد داخل دولة قطر: 700 ريال للنسخة سنويا ■ دول مجلس التعاون: 2000 ريال شاملة أجور البريد ■ الدول العربية:2200 ريال شاملة اجور البريد ■ أوروبا وأمريكا وباقي العالم: 5300 ريال شاملة أجور البريد

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة